

الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية

* شيماء أسامه محمد صالح، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر.

الملخص

إن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية، بل إن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي، ويعد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية ويعد القضاء عليه أو الحد منه ضرورة اقتصادية وسياسية وأخلاقية، وازدادت معدلات الفقر نتيجة عدم جدوى البرامج والسياسات الاقتصادية الكلية في الحد من الفقر، والقصور في اختيار بدائل تنمية تحد من الفقر .

لذا أصبح الفقر ظاهرة عالمية ولا تختصّ به دولة دون أخرى، إذ يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1998 إلى أنّ 4.4 مليار نسمة يعيشون في البلدان النامية، ثلاثة أحواسهم لا يتمتعون بمرافق الصّرف الصحيّ الأساسيّة، وثلاثهم لا يحصلون على مياه الشّرب النقيّة، وربعمهم يفتقرون إلى السكن اللائق، وخمسهم لا يحصلون على الخدمات الصحيّة الحديثة، وخمس أطفالهم يتسرّبون من الدّراسة مبكّراً ولا يبلغون الصّف الخامس ابتدائي، ويعانون من نقص التّغذية، لذا يعتبر الفقر من أهمّ المشكلات التي تؤثر على السياسة الاقتصادية للدول، ويقاس من خلالها مدى التقدم في معدلات النمو والحكم على مدة نجاح الإجراءات المتخذة في تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد.

ومن هذا المنطلق، لا بد من الدمج بين مفهوم الاقتصاد الحديث بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة وتطوير مصادر الدخل ورفع مستوى التعليم ومبادئ التكافل من خلال توزيع الثروات على الأفراد بطريقة عادلة وإعانة الطبقات المحرومة بطريقة تجعلها طرفاً منتجاً في الاقتصاد، الأمر الذي يجعلها نموذجاً يمكن للدول العربية أن تستعين به في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ويرجع مفهوم الفقر واستمراره في أي مجتمع من المجتمعات إلى عوامل إقتصادية وسياسية، وإجتماعية و ثقافية، ومن أهم تلك العوامل هو سوء إدارة الموارد الاقتصادية، وسوء توزيع الدخل والثروات والزيادة السكانية، والكوارث الطبيعية، وتهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمراة و سكان الريف.

يختلف مفهوم وطرق قياس الفقر من مجتمع لآخر، كما يختلف دخل المجتمع نفسه من وقت لآخر، فمن يعد فقيراً حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون غنياً في إحدى الدول الأفريقية والآسيوية. كما أنه من كان يعتبر فقيراً نسبياً بمقاييس عشرين سنة مضت حسب احتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع ، لذا أصبح من الضروري مواجهة هذه التحديات بشكل جدي وفعال. ويعد التفاوت في توزيع الدخل من التحديات الاقتصادية المهمة التي تواجه الأمة العربية وتشكل تهديداً للتضامن الاقتصادي العربي ، والحد منها يشكل أولى الخطوات للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي ووصولاً إلى الوحدة العربية الشاملة.

ومن المشاكل الرئيسية التي تواجهها مختلف الإقتصادات، هو وجود تفاوت كبير بين دخول الأفراد في الدول النفطية وغير النفطية مما يشكل تهديداً للتضامن الاقتصادي العربي، ويلاحظ أن التفاوت بين الدول غير النفطية أقل من الدول المصدرة النفط.

للفقر عدة أبعاد منها فقر الدخل، وفقر القدرات الذي يكمل مقياس الفقر المرتبطة بالدخل. ويقصد بذلك، افتقار الإنسان إلى القدرة على أن يكون جيد التغذية وموفر الصحة، وإفتقار قدرته على التعلم واكتساب المعارف. ولذلك يعتبر مقياس فقر القدرة مقياس لتحديد شريحة البشر التي لا تتمتع بهذه الخدمات الأساسية من التغذية الجيدة والصحة والتعليم.

* shaimaa.osamas@yahoo.com

المقدمة

يشكل الإنسان المرتكز الأساسي في تكوين مفهوم التنمية البشرية وغاياتها مثل اشباع الحاجات المختلفة ورفع مستويات المعيشة والتعليم والعمل على تطوير وتحسين نوعية الحياة البشرية من جوانبها المختلفة كالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فالتنمية البشرية المستدامة هي بالأساس تلك النظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل الإنسان غايتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية للتنمية .

وتتطلب أي عملية تنموية من وجود الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة علمياً وتقنياً لتحقيق الإنتاجية بأقل التكاليف وتحقيق فائض اقتصادي يعمل على إعادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية للسلع والخدمات والبنى التحتية مما يساعد على نمو الاقتصاد وتحقيق رفاهية المجتمع، ففي غياب التنمية البشرية لا يكون المجتمع قادراً على القيام بوظائفه الطبيعية في المجالات المختلفة، وتتوقف عملية التنمية البشرية في أي مجتمع من المجتمعات على توافر العديد من العناصر التي بدونها لا يتم الوصول إلى المستويات المرغوبة للتنمية، ويظل المجتمع في مكانة متخلفة مقارنة بغيره من المجتمعات التي استغلت العناصر المتوافرة لتحقيق التقدم التنموي المطلوب من جهة أخرى¹.

ويختلف تعريف الفقر من مجتمع إلى مجتمع ومن ثقافة إلى ثقافة بناء على الظروف المصاحبة، فالفقر هو عدم القدرة لدى الفرد لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية ويمكن تمييز معاني الفقر من خلال الأول هو الفقر الاجتماعي الذي يشمل عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل وانخفاض مستوى المعيشة، وعدم المساواة الاجتماعية والشعور بالنقص والحرمان. أما المعنى الثاني فهو الحرمان. والثالث هو الفقر الأخلاقي ويعبر عنه بمستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي للفرد².

وتضمن التقرير الأول للتنمية البشرية الذي نشر في عام 1990 مقياساً يعكس التنمية البشرية وعُرف هذا المقياس بدليل التنمية البشرية (HDI)، ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي: مدة البقاء على قيد الحياة والمستوى التعليمي ومستوى المعيشة. وقد تم تلخيص هذه الأبعاد لأغراض القياس بثلاث أدلة، هي دليل توقع الحياة وقت الولادة، ودليل التعليم معبراً عنه بمعدل مشترك يعكس معدل تعلم البالغين ومعدل الالتحاق في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي، ودليل المستوى المعيشي معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محولاً إلى الدولار باستخدام القوة الشرائية). وبغض النظر عن أن الدليل هو دليل عام وتلخيصي يمكن استخدامه في أي دولة من الدول، فإنه أصبح بالإمكان التعرف على مكانة أي دولة من الدول من حيث درجة التنمية البشرية مقارنة بالدول الأخرى حسب الافتراضات التي استند إليها الدليل³.

وقد تم استحداث دليل آخر هو دليل الفقر البشري (HPI) في عام 1997. ويحتوي الدليل كمقياس على خصائص متعددة للحرمان بهدف الوصول إلى دليل عام للتعرف على الفقر في منطقة ما. ويركز على الحرمان في ثلاثة جوانب حياتية تم تحديدها في دليل التنمية البشرية هي مدة الحياة والتعلم والمستوى المعيشي. ويعكس الوجه الأول للحرمان فرصة البقاء على قيد الحياة من خلال الوفاة في عمر مبكر نسبياً، بينما يعكس الوجه الثاني للحرمان من المعرفة، في حين يركز الوجه الثالث من الحرمان على عدم وجود مستوى معيشي مقبول من خلال التخصيص الاقتصادي الكلي.

وقد تم تقسيم دليل الفقر البشري في عام 1998 إلى دليلين هما: دليل الفقر البشري الأول HPI-1 الذي يستخدم لقياس مدى انتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية ودليل الفقر الثاني HPI-2 الذي يستخدم لقياس الفقر في الدول المتقدمة، ولا شك أن هذه المقاييس قد

1 - إبراهيم محمد خليل. "مؤشرات التنمية البشرية العربية"، المعهد العربي الأفريقي، 2010، ص 13.

2 - Chen, S. and M. Ravallion, (2010), "A Methodology for Measuring Food Poverty Applied to Kenya"; Journal of Development Economies, vol. 24.

3- The World Bank, World Development Report, 1990, p174.

وفرت إمكانيات أكثر عمقاً لدراسة أوضاع التنمية البشرية من خلال توسيع الأبعاد المتعلقة بالخيارات والقدرات البشرية من جهة، والأبعاد المتعددة للحرمان والتي منها الفقر والأوضاع الصحية الخطرة والأمية والفقر البيئي. وتقوم منظمة الأمم المتحدة، في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، بحساب مؤشر الفقر البشري. ويقدر الفقر أساساً بعدد الأفراد الذين يعيشون بدخل يقل عن مستوى يقال عنه "بدخل الفقر"، و الذي قدر في 2002 بدولارين في اليوم، وفي حالات أخرى يعبر عنه "بمستوى الفقر الحاد" و الذي يوافق دخلاً فردياً يقل عن الدولار يومياً، ويستعمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشرات غير مباشرة لقياس أثر الفقر على السكان، وتعرف بمؤشر الفقر البشري IPH، وفي الدول الفقيرة يستعمل عادة المؤشر IPH-1 الذي يحسب على أساس المؤشرات التالية⁴:

- مؤشر طول العمر و يرمز له P_1 و يمثل نسبة الوفيات قبل 40 سنة
- مؤشر التعليم و يرمز له P_2 و يمثل نسبة الأمية
- مؤشر المستوى المعيشي و يرمز له P_3 و هو المتوسط الحسابي للمؤشرات التالية:
 - P_{31} - نسبة الأشخاص المحرومين من المياه الصالحة للشرب.
 - P_{32} - نسبة الأشخاص المحرومين من الخدمات الصحية.
 - P_{33} - نسبة الأطفال التي تقل أعمارهم عن 5 سنوات و الذين يعانون من نقص في الوزن.

$$P_3 = \frac{P_{31} + P_{32} + P_{33}}{3}$$

واستعملت هيئة الأمم المتحدة في حساباتها ل IPH معادلة ذات مرونة الإحلال الثابتة ب $\sigma = 0,5$. وفي هذه الحال يمكن حساب مؤشر IPH-1 على النحو التالي: $IPH-1 = [1/3 (P_1^3 + P_2^3 + P_3^3)]^{1/3}$ فكل ما كان IPH مرتفعاً كل ما كان البلد فقيراً، ويسمح بتقييم سليم لمستوى الفقر في مختلف الدول، إلا أن مؤشر الفقر البشري IPH يلتزم بتعيين فجوات الفقر فقط، ولا يعبر عن مدى فعالية السياسات الوطنية و الجهود الدولية في محاربتها⁵. كما يوجد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 هناك تمييز بين دليلين للفقر البشري يمكن تلخيصهما في الجدول (1) التالي:

جدول رقم (1) التمييز بين دليلين للفقر البشري

البعد	في البلدان النامية	في البلدان المتقدمة
حياة مديدة وصحية	احتمال العيش بعد 40 سنة	احتمال العيش بعد 60 سنة
المعرفة	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	معدل إلمام البالغين بمهارات وظيفية
مستوى معيشة لائق	معدل السكان الذين ليس لديهم مصدر مستدام للمياه الصالحة، ومعدل الأطفال دون الوزن السوي	معدل السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر. ومعدل البطالة لأجل طويل (12 شهر وأكثر)

4 - Escwa,A Conceptual and Methodological Framework for Poverty alleviation in the Escwa Region (E/ESCWA/ SED/ 1993/ 19), P170.

- ابراهيم العيسوي. "التحرير الاقتصادي وأثره في النمو والفقر والبطالة"، ورقة عمل، جمعية العلوم الاقتصادية، سوريا، 2006، ص 5.10

وينظر إلى الفقر على أنه مفهوم له أكثر من زاوية ويمكن التعرف على مستوى الفقر من خلال ما يلي :

فبالإضافة إلى فقر الدخل ، هناك فقر القدرات ، ويعنى الفقير الذي لا قدرة له على تحقيق حياة جيدة تقوم على التعليم والصحة والدخل ، ومن ثم أصبح قياس فقر القدرات يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية هي⁶ :

- مؤشر غذائي صحي: ويقاس بنسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة .
- مؤشر صحي إنجابي: ويقاس بنسبة حالات الولادة دون إشراف صحي .
- مؤشر تعليمي معرفي: ويقاس بنسبة الأمية بين الإناث .

كما أن هناك تعريف آخر للفقر مبني على مقدار الاحتياجات من السعرات الحرارية من المصادر الغذائية والذي تقدر بنحو 2500 سعر حراري يومياً كحد أدنى .

كما يوجد خط الفقر المبني على أساس تكلفة الحاجات الأساسية كحد أدنى للإنفاق الاستهلاكي ، وبناء على ذلك جاء تعريف الأمم المتحدة والذي يشير إلى أن من يحصل على دولارين فأقل مقيماً بالقوة الشرائية المعادلة هو من الفقراء (فقر مطلق) وأما من يحصل على دولار فأقل فهو من الفقراء المدقعين "فقر مدقع"⁷ .

2/1 مشكلة الدراسة

تحتل مشكلة الفقر باهتمام عالمي من خلال الدراسات والخطط والبرامج التي تبناها بعض المؤسسات العالمية للقضاء على الفقر والحد منه من خلال معرفة مواطن الفقر وأسبابه ومؤثراته، وتكمن المشكلة في واقع الفقر في الدول العربية في التقارير الدولية يُقدر نسبة السكان الفقراء بأقل من 2.5% أو 3.5% من إجمالي السكان حسب خط الفقر الدولي أي بما يعادل دولار في اليوم للشخص حسب تعادل القوة الشرائية، وهي النسبة الأقل بين الدول ، فهذا القياس لا يصلح لتقييم وضع الفقر في معظم الدول العربية التي تنتمي لمجموعة البلدان ذات مستوى الدخل والتنمية المرتفع كدول التعاون الخليجي في حين يكون صالحاً لقياس الفقر في الدول الأقل نمواً .

كما أن قياس فقر الدخل بدولار واحد في اليوم غير متوفر في المصادر الدولية سوى لسبعة دول عربية "مصر - الأردن - المغرب - الجزائر - تونس - موريتانيا - اليمن) وهذه الدول تمثل حوالي 85% من إجمالي السكان في المنطقة العربية ، فضلاً عن أن الدول العربية تعاني من نقص البيانات وصعوبة إجراء مقارنات متسقة مع الدول ، مما يضطر الباحثين إلى استخدام مصادر بيانات تلجأ للتقدير للتوصل إلى مؤشرات على مستوى دول العالم ، مما يستدعي ضرورة إعطاء الأهمية المحورية للإقلال من الفقر في عملية التنمية .

3/1 أهداف الدراسة:

1/3/1 تقديم إطار نظري لمفهوم الفقر .

2/3/1 استعراض واقع التنمية في الدول العربية ومستويات الفقر فيها.

3/3/1 تقديم حلول لتخفيض معدل الفقر في المنطقة العربية.

4/1 أهمية الدراسة:

1/4/1 تنبع أهمية الدراسة من أهمية تنمية الموارد البشرية في كونها أهم عناصر العملية الإنتاجية مما يستدعي توظيفهم وتنمية مهاراتهم وتدريبهم ورفع كفاءتهم من خلال إدراك الأهمية الاستراتيجية التي تلعبها القوى العاملة المنتجة في المنظمات.

2/4/1 التأكيد على أهمية إكساب الأسر الفقيرة مهارات جديدة لسهولة التكيف مع هذه التغيير، والتعرف على أنظمة وأساليب إدارية تُستخدم للتخفيف من حدة مقاومة التغيير وقبوله.

- على عبد القادر على . "العولمة وفضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد13 ، المعهد العربي للتخطيط، 2006، ص 6.28

- محمد عبد الخالق عوض . "التطورات في مؤشرات التنمية البشرية"، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013، ص 7.15

3/4/1 إبراز أثر تنمية الموارد البشرية في دعم التطوير والتحسين المستمر في الأداء مما يساعد الدول على التنافس والربحية.

5/1 منهج البحث

يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً، حيث يعتمد على وجود حقائق ثابتة يتم دراستها والخروج بنتائج محددة منها لتقديم حلول للمشكلة القائمة ، وجمع وتحليل البيانات والتي تتمثل في معرفة الأبعاد المؤثرة في مشكلة الفقر وآليات الحد منه.

6/1 واقع التنمية البشرية في الدول العربية.

1/6/1 مفهوم التنمية البشرية

- عرفها بول سترين بأنه تطوير القدرات البشرية وإتاحة الفرص أمام البشر بشكل متساوي باعتباره حقاً مكفولاً للجنس البشري وعنصراً فعالاً في تنمية المجتمع ، حيث تتمثل في توافر الحياة الكريمة اللائقة ومناهضة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية والتكامل بين المبادرة الفردية والسياسة العامة والأمن البشري والحد من الفقر وتنمية المرأة وتمكينها⁸.
 - كما عرفت التنمية البشرية على أنه " الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو الاقتصادي فيها وأن من مظاهر التنمية البشرية المهمة تنحسر في تحقيق بالأمن الغذائي، وتعميم خدمات الصحة والتعليم في مناطق الدولة المختلفة مع توفير فرص العمل المنتج"⁹.
 - تُعرف على أنها "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم على أساس مشاركتهم النشطة والمهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها".
 - ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة يتضمن مفهوم التنمية البشرية ثلاثة أبعاد أساسية¹⁰ :
 - تأهيل وصقل القدرات البشرية . فالأفراد يولدون متساوين نسبياً في القدرات.
 - توظيف أو استغلال القدرات البشرية في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
 - تحقيق مستوى الرفاهية في المجتمع .
- وبناءً على ذلك فإن مفهوم التنمية البشرية يستند إلى الإنسان في أهدافه وغاياته وهدفها هوتنمية وتطوير قدرات البشر المختلفة في ميدان الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والعلمية والفكرية .

2/6/1 مؤشرات قياس معدل تطور ونمو التنمية البشرية ومنها¹¹ :

- مؤشر الصحة : يهتم بمسألة قياس معدلات التطور أو التراجع في معدلات العمر المتوقعة.
- مؤشر التعليم حيث يهتم بقياس مستوى التعليم ونسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدل الأمية.
- مؤشر الدخل ويهتم بمعدلات نمو الدخل والقدرة الشرائية والتحكم بالموارد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة.

3/6/1 مقومات نجاح التنمية البشرية

8 - Erick Thorbecke, " The evolution of the developent doctrine, 1950-2005" in WIDWE- The Future of Development Economics ,WIDER jublee Conference ,Helsinki, 2005,p.59.

9 - محمد محمود فهمي. " الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية"، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، 2014، ص 34.

10 - أثر سياسات الاقتصاد الكلى والسياسات الاجتماعية في الفقر - حالة مصر - الأردن- اليمن " ، الأمم المتحدة، 2008، ص 49.

11 - Ferreira, F. Premmushi, G. and M. Ravallion, (2008), "Protecting the Poor from Macroeconomic Shocks: An Agenda for Action in a Crisis and Beyond"; unpublished paper World Bank, Washington.

1/3/6/1 **تأهيل رأس المال البشري** : إن كفاءة اليد العاملة (الموارد البشرية) ومهاراتها تعتبر الأساس في عملية التنمية للوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة لها. وبما أن التعليم يشكل إنتاج القوى البشرية المدعمة بالعلوم والمعارف والخبرات المكتسبة وفق برامج التطوير واعداد التأهيل البشري إلى القطاعات المختلفة وتأمين احتياجاتها من قوى الانتاج البشرية من أجل تحقيق معدلات إنتاجية عالية كما ونوعاً .

2/3/6/1 **التدريب وزيادة مهارات الموارد البشرية**: تلعب السياسات الإدارية الناجحة دوراً هاماً في المحافظة على مستوى الأداء الإنتاجي للموارد البشرية وتطويرها بالشكل والكيفية التي تتناسب مع متطلبات العملية التنموية من خلال سياسات التوظيف في القطاعات العامة أو الخاصة، لذا يعد التدريب أمر ضروري لأي عملية تنموية لمعرفة درجة استقرار التنمية الاقتصادية لبلد ما والذي يقاس بمعايير ومؤشرات قياسية مختلفة في قياس كمية ونوعية الموارد البشرية التي يملكها بلد ما ومن هذه المعايير والمؤشرات¹² :

- مؤشر قياس نسب البالغين من السكان من الذين هم في سن العمل او خارجه.
- مؤشر قياس حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- مؤشر قياس نسب البطالة بين المتعلمين.
- مؤشر قياس درجة المواومة ما بين خريجي التعليم في مستوياته المختلفة وحاجة السوق الفعلية.
- مؤشر قياس نسب ومعدلات هجرة الكفاءات العلمية الى خارج البلاد.
- مؤشر قياس نسب تحقيق الاستقرار السياسي ودرجاته في البلد.
- مؤشر قياس نسب استخدام التقانة الحديثة في القطاعات الانتاجية.

3/3/6/1 **التعليم** : يعمل التعليم على تعزيز قدرة رأس المال البشري وتعزيز مصادر النمو الاقتصادي ، كما تلعب سياسات التعليم دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية وذلك لأن التعليم هو من القطاعات الاستثمارية التي تتعامل مباشرة مع الموارد البشرية. فكلما تطورت مستويات ونوعية التعليم وكذلك السياسات التربوية والتعليمية كلما انعكس ذلك إيجابياً على معدلات التطور في خطط التنمية الاقتصادية. كما يستخدم التعليم كمؤشر حقيقي لدرجة تطور الانتاج الاقتصادي والمعرفي للبلد كغيره من المؤشرات الأخرى مثل مؤشر البطالة ومؤشر الانفاق على التعليم ومؤشر الأداء التعليمي.

4/3/6/1 **القضاء على البطالة** :تحسين فعالية وأداء صناديق الضمان الاجتماعي بحيث تؤدي دورها في المساعدة على إيجاد فرص العمل بما يتناسب مع حجم التحديات الاقتصادية، وتحقيق التوازن ما بين حاجة السوق الفعلية للمهارات وما بين خريجي التعليم وقدرتهم على الدخول إلى سوق العمل كالمؤسسات التي تقدم خدمات البحث عن العمل، وإيجاد الحلول المتعلقة في الانفاق العام لتعويض فقدان الدخل لبعض الفئات من القوى العاملة مثل الانفاقات على صناديق اعانات البطالة والانفاق على التعويض في مسألة التقاعد المبكر¹³ .

7/1 المقاربات النظرية ومشاكل قياس ظاهرة الفقر في الدول العربية.

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها المجتمعات والحكومات، فهو ظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها. وتشير التقديرات إلى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الآمن .

12- عبد الباري إبراهيم . " تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات الأسس النظرية ودلالاتها في البيئة العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ، 2005، ص 26.
13 - Ravallion, M., (2009), "Poverty Lines in Theory and Practice"; LSMS Working Paper no. 133, World Bank, Washington D.

ويشكل الفقر أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها أو تحلفها الاقتصادي والاجتماعي، فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع السكاني في مختلف دول العالم لكن بوجود تفاوت في حجم هذه الظاهرة بين دولة وأخرى كما أن طرق مكافحتها والحد من انتشارها باستخدام البرامج والآليات والسياسات يختلف باختلاف تقدم هذه الدول¹⁴ . ويشير المفهوم العام لظاهرة الفقر إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المادية منها وغير المادية، فإذا كان هذا النقص في الثروة المادية أو الدخل بحيث لا يتمكن الشخص في القدرة على اشباع الحاجات البيولوجية (الماكل والملبس، المسكن) ويسمى بالفقر المطلق، أو في حالة تديني مستوى اشباع الحاجات الأساسية وتديني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع ويسمى الفقر النسبي، كما تُصنف الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان التصرف بدخله والوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينه يسمى الفقر المدقع .

إن الفقر مشكلة عالمية لها امتداداتها اقتصادية واجتماعية وانعكاسات سياسية تعاني منها أغلب المجتمعات مع وجود تفاوت في حجم المشكلة وفي الفئات المتضررة منها، ويتمثل الفقر في انخفاض الدخل للفرد والأسرة لذلك يجب اتباع الأساليب الوقائية التي توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في السياسات التنموية من خلال توفير النظم والتشريعات والقوانين التي توفر البيئة المناسبة لمنع ظاهرة الفقر والتركيز على عدالة توزيع الثروات واتخاذ كافة الاجراءات الادارية لمحاربة الفساد¹⁵ .

كما يحمل الفقر معاني مختلفة منها ما هو مادي أو اجتماعي أو ثقافي ولذلك فهو ظاهرة مركبة تجمع بين أبعادها ما هو موضوعي كالدخل والملكية والمهنة ، وما هو ذاتي كأسلوب الحياة ونمط الإنفاق والاستهلاك وأشكال الوعي والثقافة .

إن تحليل وفهم الفقر كظاهرة اجتماعية يعتمد على تحليل كفي لظاهرتين أساسيتين تتعلق الظاهرة الأولى بعملية التفاوت في توزيع الدخل وإعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية وترتبط الظاهرة الثانية بقضية التفاوت الطبقي والتمايز المعيشي.

ومن هنا فإن ظاهرة الفقر تأخذ أبعاد عديدة يمكن التطرق إلى بعدين أساسيين هما فقر الدخل وهو عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة المناسب اجتماعياً، والبعد الآخر هو فقر القدرات أي تديني مستوى قدرات الفرد إلى حد يمنعه من المشاركة في العملية التنموية¹⁶ .

8/1 المفاهيم المستخدمة في البحث:

يعتبر الفقر من المفاهيم المجردة النسبية ، فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد، كما يختلف باختلاف المجتمعات وأدوات القياس ، ويدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع ، وفي ما بعد ذلك تختلف تلك التعريفات في حدوده ومكوناته .

■ **تعريف الفقر :** لقد تعددت تعاريف الفقر وطرق قياسه، فهناك من يأخذ بمستوى المعيشة ، وبالحاجات الأساسية كمعايير أساسية في تعريف الفقر وقياسه ، ومن التعاريف المرتبطة بهذا المضمون مايلي :

14- Narayan, D., (2013), "The Origins of Participatory Rural Appraisal"; World Development, vol. 22.

15- Deininger, K., (2013), "Protecting the Poor from Macroeconomic Shocks: An Agenda for Action in a Crisis and Beyond"; unpublished paper World Bank, Washington

16 -Rowntree, B., (2014), "Poverty Lines in Theory and Practice"; LSMS Working Paper no. 133, World Bank, Washington D.C.

- عرفه البنك الدولي بأنه " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة " فإنه يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى , وعدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة, فالفقر الذي يؤدي إلى الموت بسبب الجوع في الريف الهندي مثلاً يختلف عن الفقر في الولايات المتحدة
- كما عرف بأنه " حالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء , وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى , وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات¹⁷ .
- **الفقر المطلق** : يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان التصرف بدخله للوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل .
- **الفقر المدقع** : يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله للوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السلع الحاررية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.
- **خط الفقر** يُعرف بأنه الحالة التي يكون فيها الفرد عاجز عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والسكن أو هو إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية وارتبط مفهوم الفقر بالتنمية ونجاحها أو اخفاقها في تحقيق أهدافه¹⁸ .

9/1 سياسة توزيع الدخل في الدول العربية ومستوى الفقر:

حسب تقرير التنمية البشرية يوجد تباين في معدل الفقر حسب خط الفقر الوطني لبعض البلدان العربية مثل: الأردن: 13.3%، مصر 22%، تونس 3.8%، اليمن 34.8%، رغم أن معدل الفقر حسب التصنيف العالمي لا يتعدى 3% في المنطقة العربية، غير أنه لا يعبر عن مستوى المعيشة الحقيقي لأن المقياس المحدد بـ 1.25 دولار يومياً غير كافي نظراً لتباين القدرة الشرائية، فحتى في بعض الدول البترولية تحتوي على معدلات فقر تدل على غياب سياسة في توزيع الدخل الوطني واستغلال الثروات في تحقيق التنمية المستدامة التي تكفل توفير الدخل الكافي والتعليم ونفقات الصحة للطبقة الفقيرة¹⁹ .

10 /1 قياس الفقر

يعتمد في قياس الفقر بأنواعه على أساليب علمية متعددة يمكن توضيحها كما يلي :

مؤشرات قياس مستوى المعيشة التي يمكن قياسها من خلال : أولاً -

- **دخل الاسرة** : يعبر عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية والتي تعد المحور الرئيسي لمستوى المعيشة، وهناك صعوبات تعترض هذا المؤشر منها تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة، والتباين بين الأسر من حيث حجمها وتركيبها حسب العمر والجنس، إضافة إلى التغير في مستوى معيشة الأسرة التي قد لا يتطابق مع دخلها، وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل لعوامل اقتصادية واجتماعية²⁰ .
- **الانفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسرة** : تم استحداثه لتلافي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة إضافة إلى كونه أكثر ارتباطاً بمستوى معيشة الأسرة وإمكانية تقدير الانفاق بشكل دقيق من مسوحات الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر .

17 -World Bank, (2000), World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty; Oxford University Press, Oxford.

18 - Foster, J., Greer, J. and E. Thorbecke, (2005), "A New Class of Decomposable Poverty Measures"; Econometrica, vol. 51, no. 1.

19 - Sen, A.K., (2013), "A New Data Set for Measuring Income Inequality"; World Bank Economic Review, vol. 10, no. 2.

20 -Greer, J. and E. Thorbecks (2009), "A Methodology for Measuring Food Poverty Applied to Kenya"; Journal of Development Economies, vol. 242.

- متوسط انفاق الوحدة الاستهلاكية : يعتبر هذا المؤشر استكمالاً لمؤشر الانفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسرة وقد استحدثت لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبها ويتم حسابه بقسمة الانفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية²¹.
- نسبة الانفاق على المواد الغذائية : كلما ارتفعت نسبة الانفاق على المواد الغذائية انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من انفاقها على السلع غير الضرورية. وبالتالي فإنه مؤشر يدل على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة. ويمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر حتى وإن تباينت أحجامها أو وحدات العملة التي تتعامل معها.
- حصة الفرد من السعرات الحرارية : وهذا المؤشر من المؤشرات التغذوية حيث يمكن من خلاله التمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقاً لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو البروتين. عن ويعبر نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء.

ثانياً : أسلوب خط الفقر

- يعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداماً لقياس وتحليل الفقر، ويصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي. وتعتمد منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين : فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد خط الفقر .
 - يتطلب تطبيق هذا الأسلوب بيانات مسوحات إنفاق ودخل الأسرة. ويعتبر هو الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والاعانات الاجتماعية .
- ويتضمن أسلوب خط الفقر هذا منظومة مؤشرات الفقر والتي تشتمل على خطي الفقر المطلق والمدقع، نسبة الفقر، فجوة الفقر، وشدة الفقر، ومعامل جيني²² .

11/1 مؤشرات الفقر :

- ويعتمد التطبيق العملي لقياس الفقر على حساب خط الفقر الذي يمكن اشتقاق مؤشرات الفقر من خلاله على النحو التالي ، من أهم هذه المؤشرات هي²³ :

1/11/1 مؤشر عدد الرؤوس (head count index):

يعبر عن عدد أفراد الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر وإذا افترضنا أن حجماً معيناً من السكان (q) هم فقراء (أي أن مستوى استهلاك أقل من خط الفقر الذي تم تقديره) ، وأن حجم السكان يعادل (N) ، فإن مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه بـ :

$$H = Q/N$$

وقد تم التمييز بين نوعين من خطوط الفقر : فقد وضع البنك الدولي رقمين قياسييين يستندان إلى الحد الأدنى من الاستهلاك ، ومستوى المعيشة ، لقياس الفقر على المستوى العالمي بصورة عامة، والدول النامية بصورة خاصة على أساس أسعار الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1985، فالحد الأدنى للدخل هو 275 دولار للفرد سنوياً ، وهو ما يعرف بالفقر المدقع ، والحد الأعلى للدخل هو 370 دولار للفرد سنوياً ، وهو الفقر المطلق.

أ) خط الفقر المدقع : ويمثل تكلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو الأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبمحدود معينة .

21 - Atkinson, A.B., (2007), "On the Measurement of Poverty"; Econometrica, Europe; Blackwell, Oxford. vol. 55.

- حنان حامد كرم. " خصائص الفقر وأثره على توزيع الدخل في مصر " ، جامعة النيل، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 2010، ص 22.20

- ناهد رفاعي عبد الحميد . " ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الفيوم ، 2013، ص 23.67

(ب) خط الفقر المطلق: يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات سواء للفرد أو للأسرة، وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا .

2/11/1 نسبة الفقر: تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر .

3/11/1 فجوة الفقر (PROER GAP) :

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد ، ويتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك إجمالي السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساوٍ لخط الفقر.

فقد تم تقديم مؤشر فجوة الفقر والذي يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر . وهذا المقياس يحدد كالتالي : لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي ، أي أن الأفقر لديهم (Y1) ، ثم الأقل فقراً لديهم Y2 .. ، وهكذا حتى نصل للفئة الأقل فقراً والتي لديها Y q ، والتي بالتعريف ليس أكبر من خط الفقر Z ، فإن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنها كالتالي : PG =

$$I . H \quad \text{حيث أن } (I) \text{ هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه بـ : } I = Z - Yq/Z$$

وحيث أن Yq هو متوسط الاستهلاك للفقير ، وهذا المؤشر على الرغم من فائدته ، إلا أنه ترد عليه بعض الملاحظات ، من أهمها ، أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء وعلى سبيل المثال فإن فجوة الفقر ستكون متساوية عندما يكون لدى فردين مستوى من الإنفاق يساوي 50% من خط الفقر ، أو عندما يكون لدى أحدهما 75% من خط الفقر بينما لدى الثاني 25% . ففي كلتا الحالتين تكون فجوة الفقر 00.5 وللتغلب على هذه المشكلة ، فقد تم اقتراح المؤشر الثالث وهو مؤشر شدة الفقر .

4/11/1 شدة الفقر (PROVERTY SEVERITY INDEX) : يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت الموجود بين

الفقراء أنفسهم، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.

ويمكن احتسابه من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر : 0,20 في مثالنا الأول و 0,32 في مثالنا الثاني ويمكن التعبير عنه كالتالي :

$$PS = 1/n \sum (Z - Y_i)^2 / Z^* 100$$

وكلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت ظاهرة أشد قوة ، وأزداد حجم التفاوت بين الفقراء .

5/11/1 معامل جيني: يستخدم كمؤشر لقياس التفاوت في توزيع الدخل ما بين جميع السكان فقراء وغير فقراء .

وفي ضوء تعدد أساليب قياس الفقر يعتمد اختيار الأسلوب الأنسب لقياس الفقر على عدد من العوامل، أهمها²⁴:

- الهدف من تطبيق الأسلوب: فأسلوب خط الفقر يناسب أغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب ، كما يعد أسلوب الحاجات الأساسية هو الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي.
- توفر البيانات المطلوبة: لكل أسلوب متطلباته من البيانات من حيث النوع ودرجة الشمول ومدى التفصيل. وغالبا ما يلعب هذا العامل الدور الحاسم في اختيار الأسلوب وطريقة قياس الفقر وخاصة في الدول النامية.
- عوامل سياسية واجتماعية: تلعب هذه العوامل دوراً مهماً، وربما أساسياً في بعض الدول، في اختيار الأسلوب والطريقة. الأمر الذي يتطلب الأخذ بالاعتبار مدى ما يلقاه الأسلوب والطريقة لدى المعنيين، وخاصة متخذي القرار.

ثالثاً: أسلوب الحاجات غير المشبعة

24 - Zheng, B., (2004), "Aggregate Poverty Measures"; Journal of Economic Surveys, vol. 11, no. 2.

يعتمد هذا الأسلوب على الملاحظة المباشرة لواقع اشباع الحاجات الأساسية وذلك كبديل عن الاعتماد على القدرة الدخلية التي تؤهل الأسرة لاشباع تلك الحاجات كما في أسلوب الفق، ويمتاز هذا الأسلوب بأنه لا يعتمد على دخل الأسرة، وأن البيانات المطلوبة لتطبيقه أكثر توفراً ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر، ويتم تطبيق هذا الأسلوب باستخدام بيانات التعداد العام للسكان أو مسوحات الأسرة، وهو الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والاسكان وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي.

12/1 أسباب الفقر:

يمكن تقسيم أسباب الفقر إلى ثلاثة مجموعات من العوامل والمؤثرات والتي تتفاوت من مرحلة إلى أخرى ومن فئة إلى فئة أخرى ومن منطقة جغرافية إلى أخرى وهذه المجموعات هي²⁵:

أ) **حجم الأسرة:** تتعلق بطبيعة النمو السكاني وحجمه حيث تزداد ظاهرة الفقر اذا تجاوزت نسبة النمو السكاني نسبة النمو الاقتصادي، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير.

ب) **التضخم:** إن التضخم الذي يعرف بأنه الإرتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن إقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في اعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.

ج) **برامج التصحيح الهيكلي:** ترتبط سياسات التصحيح في كثير من الأحيان بإجراءات تزيد من البطالة كتقليص الانفاق الحكومي والحد من الاستخدام والتوظيف في مؤسسات القطاع العام وتخريب الأسعار، لذا تعتبر برامج التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى ازدياد معدلات الفقر خاصة في الدول النامية.

هـ) **سوء توزيع الدخل و الثروات:** إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات.

و) **إنخفاض مستوى التعليم:** هناك علاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

ز) **البطالة:** على الرغم من ندرة الاحصاءات الحديثة والمنظمة عن معدلات البطالة في الدول العربية، وعدم تطابق أو اتفاق ما هو متاح منها، إلا أنها تعبر بشكل عام عن تفاقم مشكلة البطالة، خاصة بين الشباب.

13/1 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر

يمكن القول بأن الفقر هو أكثر الآفات الاجتماعية حدة من حيث آثاره الضارة وانعكاساته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي عرض موجز لهذه الآثار والانعكاسات²⁶:

1/13/1 انتشار الأمراض الاجتماعية:

أ) الجريمة، والتسول وهو نتيجة طبيعية للفقر والأوضاع الأسرية الصعبة.

ج) انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وتداولها.

2/13/1 انخفاض المستوى التعليمي والثقافي:

25 - Mohamed hamed. "Poverty in Egypt, Human Needs and Institutional Capacities, Boston; Lexington Books 2010, p21.

26 - هناء محمد حلمي. "الآثار الاقتصادية للفقر"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي، الأهرام، القاهرة، 2006، ص49.

يؤدي الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، وعدم تمكينهم من الدراسة، فارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالأباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.

3/13/1 انخفاض المستوى الصحي : نتيجة لضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية.

4/13/1 التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة:

يمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر الناتجة عن الفقر، فالفقير يسعى إلى الحصول على الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية نادراً ما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني

5/13/1 الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال :

تنعكس الأمراض الاجتماعية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي، بشكل سلبي على وضع المرأة والأطفال في الأسر الفقيرة، وما ينجم عن ذلك من ضعف العدالة الاجتماعية واستشراء الفساد وقصور الخدمات الاجتماعية.

14/1 دور نظم تنمية الموارد البشرية في مكافحة الفقر :

يتناول هذا الجزء الدور الذي تلعبه نظم وسياسات تنمية الموارد البشرية في الحد من ظاهرة الفقر، وفيما يلي هذه العناصر مصنفة حسب المراحل التعليمية ونظم تنمية الموارد البشرية²⁷:

1/14/1 التعليم الأساسي والثانوي

يشكل التعليم الأساسي الإلزامي الذي يعنى بالأطفال من الفئات العمرية 6 – 16 عاما القاعدة الأساسية في تفعيل دور نظم تنمية الموارد البشرية في مكافحة الفقر، عن طريق رفع المستوى التعليمي والثقافي، وما ينجم عن ذلك من ترشيد حجم الأسرة، وتحسين الأوضاع الصحية، والحد من آثار الأمراض الاجتماعية، وزيادة القدرة على الاستفادة من فرص العمل.

الإجراءات اللازمة لتفعيل دور التعليم الأساسي والثانوي في مكافحة الفقر:

أ- الحد من التسرب قبل إنهاء مرحلة التعليم الأساسي.

ب- تطوير وتكثيف برامج التربية المهنية والمهارات الحياتية في المناهج والكتب والأنشطة المدرسية بدءاً من المرحلة الأساسية أو ما يطلق عليه مهنة التعليم الأساسي من خلال تدريب الطلاب وإكسابهم مهارات حياتية أساسية.

ج- تطوير خدمات التوجيه المهني والتربوي للطلبة لمساعدتهم على اختيار وظيفتهم.

د- التوسع في الخدمات الإرشادية المدرسية، للتعامل مع قضايا الطلبة ومشاكلهم داخل المدرسة وخارجها.

هـ- تطوير الخدمات التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة.

و- تفعيل مجالس الآباء أو الأمهات والمعلمين أو المعلمات لزيادة التفاعل والتعاون بين المدرسة والأسرة.

ز- التوسع في إعفاء الطلبة الفقراء من التبرعات المدرسية، وتوفير مصادر تمويلية لهم لشراء الزي المدرسي.

ح- تعميق مفاهيم التربية السكانية وما يتضمن ذلك من أهمية معادلة النمو السكاني مع الموارد الطبيعية المتاحة، وبما في ذلك التوسع في إدخال مفاهيم الصحة الإنجابية وقضايا النوع الاجتماعي .

2/14/1 التعليم والتدريب المهني

تتوافر خدمات التعليم والتدريب على شكل برامج تدريبية قصيرة مختلفة.

وفيما يلي مجموعة من الإجراءات اللازمة لتفعيل دور التعليم والتدريب المهني في مكافحة الفقر:

27 - وحيد لطفى فواز. "دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة"، بحث غير منشور، كلية التجارة، جامعة سوهاج، 2013، ص 23-25.

التوسع في برامج المسارات المهنية في التعليم الثانوي من النواحي الكمية لتصبح متاحة لجميع فئات المدارس الراغبين.

تطوير برامج التدريب المهني الموجهة للباحثين عن عمل وتسهيل التحاقهم بسوق العمل .

تطوير خدمات التدريب والتأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة.

التوسع في برامج التعليم والتدريب المهني للفتيات.

توفير خدمات التوظيف لخريجي برامج التعليم والتدريب المهني.

3/14/1 التعليم العالي

أهم الإجراءات اللازمة لتفعيل دور التعليم العالي في مكافحة الفقر:

أ . إنشاء صندوق خاص لقروض الطلبة، لتمويل كلفة التعليم العالي للطلبة الفقراء.

ب. توفير عنصر العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي، مع مراعاة التفاوت في مستوى ونوعية الخدمات التعليمية في المناطق المختلفة.

ج. التوسع في إجراء البحوث والدراسات عن ظاهرة الفقر والقضايا المرتبطة بها.

15/1 فرص الدول العربية في تحقيق التنمية وتخفيض معدلات الفقر:

1/15/1 تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة : تساهم الاستثمارات الأجنبية في رفع مستوى التنمية المحلية، وتلبية الاحتياجات المختلفة من السلع والخدمات كما تساهم في رفع مستوى التشغيل وتطوير الصناعات المحلية، مما ينعكس إيجاباً على تحسن ظروف المعيشة وتخفيف حدة الفقر بشرط أن تكون موجهة نحو القطاعات التي تشكل مصدر للميزة التنافسية والتي لا يمكن للدولة أو الأفراد المحليون الاستثمار فيها.

2/15/1 تطوير القطاع الزراعي: انخفضت قيمة مساهمة هذا القطاع ، حيث تستورد الدول العربية نصف احتياجاتها من الحبوب والدقيق، وانخفض معها مستوى الاكتفاء الذاتي، حيث سبب الاعتماد على السوق الدولية تدهوراً للقدرة الشرائية رغم المساحة الشاسعة من الأراضي الزراعية التي تتوفر عليها.

3/15/1 زيادة فرص العمل لخفض الفقر: إن زيادة التشغيل يجب أن ترتبط بهيكل الاقتصاد ككل بما يضمن تساوي الفرص في القطاعين الخاص والعام، حيث تشير الدراسات إلى تفضيل الخريجين الجامعيين في البلدان العربية للقطاع الحكومي ويعود ذلك لوجود ما يسمى بمشاشة العمل (من حيث الدخل، الديمومة، ظروف العمل)²⁸ .

16/1 النتائج :

1/16/1 الأسباب التي أدت لوجود الفقر هي :

أ- إخفاق الإستراتيجيات الإنمائية الحكومية وإصلاحات السوق على المستوى الكلي .

ب- أعباء الحروب والصراعات الأهلية التي فتكت بالمجتمع العربي قبل اقتصاده , كالحرب على العراق , وكذلك الوضع في فلسطين , وأيضاً في لبنان , والسودان, والصومال .

ج- النمو الديموغرافي .

د- التدهور البيئي .

28 - Agenor, R.P., (2000), "Stabilization Policies, Poverty and the Labor Market"; IMF, Washington.

هـ- ضعف القطاع الخاص، وانخفاض تراكم رأس المال، وانخفاض الإنتاجية وذلك مما يحد من ندرة هذا النشاط على توفير فرص العمل، أو منحة أجور مرتفعة.

و- هناك أسباب أخرى ترتبط بالبطالة والعمالة وهيكل المهارات.

2/16/1 هناك تفاوت اقتصادي في الدول العربية ويُصنف إلى ثلاث مجموعات وهي:

أ- البلدان منخفضة الدخل وتشمل: الصومال والسودان وجيبوتي وموريتانيا واليمن.

ب- البلدان متوسطة الدخل وتشمل: الأردن ولبنان والمغرب ومصر والعراق وتونس والجزائر (مصدرة للنفط) وسوريا.

ج- البلدان مرتفعة الدخل (المصدرة للنفط): الإمارات وقطر والسعودية والكويت وعمان والبحرين وليبيا.

من خلال هذا التصنيف يُلاحظ أن هناك تفاوت حاد فيما بينها في الموارد والإمكانات المادية وفي متوسط نصيب الفرد، ويعد النفط أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى هذا التفاوت في توزيع الدخل بين الأقطار العربية لأنه يمثل الجزء الأكبر من الناتج المحلي للأقطار النفطية بينما لا يمثل أي نسبة للأقطار غير النفطية.

3/16/1 يؤدي امتلاك الموارد المعدنية والطبيعية من دولة لأخرى إلى الاختلاف في الموارد المالية، بينما الدول التي لا تمتلك موارد تحاول الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل استثماراتها، مما يؤدي إلى الاختلاف في توزيع الدخل بشكل مطرد.

4/16/1 ندرة الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة هو أحد أسباب اختلاف الطاقة الإنتاجية الزراعية يؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخل، فتمتلك خمسة أقطار عربية هي السودان والمغرب والعراق والجزائر وسوريا أكثر من ثلثي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في حين لا تمتلك الأقطار العربية الباقية وهي الأكثرية أكثر من ثلث الأراضي الصالحة للزراعة.

5/16/1 تتجه بعض الدول لاستخدام بيانات السجلات الوطنية كمصدر لقياس الفقر وتقييمه، وغالباً ما تكون هذه البيانات مبوية في مصادرها من مؤسسات حكومية ضمن سجلات غير منظمة مما يؤدي إلى عدم الدقة في البيانات.

6/16/1 تعتمد دراسة الفقر في الغالب على بيانات لمسوح لا يكون الفقر ضمن أهدافها، وتجري هذه المسوح بالعينة معتمدة على الاطر العامة للسكان والمساكن، وقد تكون شرائح السكان الأقل فقراً غير ممثلة بشكل كافي مما يؤدي إلى تحيز في مؤشرات الفقر المستخلصة من هذه المسوح، مما يؤكد على ضرورة إجراء مسح مخصصة للفقر.

17/1 التوصيات:

بهدف الوصول إلى مؤشرات فقر ذات كفاءة نسبية عالية بحيث تضمن مقارنة بين المجتمعات، والوصول إلى قواعد بيانات خاصة بالفقر تتسم بالتغطية والشمول وتخدم في قياس الفقر بشكل أمثل، لابد من تقديم التوصيات التالية:

أ- الاتجاه نحو تنويع بيانات الفقر واعطاء أهمية كبيرة لتنفيذ لمسوحات النوعية على المستوى الرسمي، والتعرف على جوانب القصور ومعالجتها من خلال توجيه البرامج والخطط التنموية الهادفة لضمان توزيع أمثل للخدمات التنموية لتحسين المستوى المعيشي للسكان في المجتمع بكافة مكوناته وشرائحه.

ب- تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية المحلية لانطلاقه تنمية ذات أبعاد اجتماعية فعالة، لمواجهة الكيانات الاقتصادية الكبيرة الموجودة في العالم، ومناهضة مبادئ العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ج- فتح الأسواق العربية المشتركة وزيادة التبادل التجاري، والبدء بإنتاج السلع الإنتاجية ونصف المصنعة والسلع الصناعية، أو إنتاج البدائل الصناعية، وتشجيع القطاع الخاص على تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي.

د- تعزيز القدرة على حفز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على توليد فرص عمل جديدة، ودعم وتفعيل دور الصناديق الاجتماعية التي تهدف إلى تأهيل الأسر الفقيرة للمساهمة في العملية الإنتاجية.

هـ- التوسع في برامج التدريب المهني الهادفة إلى تأهيل القوى العاملة خاصة في الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تستقطب المزيد من القوى العاملة، وتعزيز دور مؤسسات التدريب المهني وزيادة كفاءتها وإنتاجيتها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

- و- تقديم برامج لتنمية المشروعات الصغيرة بحيث تقوم هذا البرامج بتمويل المشروعات الصغيرة من خلال تقديم القروض الميسرة للصناعات الصغيرة عن طريق التعاقد مع البنوك وفروعها بالإضافة إلى توسيع وتطوير هذه المشاريع وتقديم خدمات المعونة الفنية من تدريب وتسويق ومتابعة لحل المشاكل الفنية الخاصة بالإنتاج وضبط الجودة .
- ز- إقامة الحاضنات الصناعية وحاضنات رجال العمال التي تساهم بتوفير المكان المناسب لإقامة المشروع المناسب لبدء مشروع صغير مع تقديم خدمات شاملة سواء كانت فنية أو إدارية أو محاسبية أو تسويقية لمجموعة من المشروعات لتتكامل مع بعضها البعض. ومن أبرز هذه المشاريع المشروعات الصناعية والزراعية وكذلك الثروة الحيوانية.
- ح- إيجاد تقنيات جديدة وإبداعات مبتكرة لتأسيس وتطوير الشركات ودعم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة .
- ضرورة توفير قاعدة معلومات وبيانات وافية عن سوق العمل وعن حجم مشكلتي الفقر والبطالة وتوزيعهما وخصائص الفقراء والعاطلين عن العمل الاجتماعية والاقتصادية ، ودعم النقابات العمالية التي لم تكن تلعب دور سياسي مؤثر بسبب الضوابط الحكومية الرسمية وغير الرسمية وقلة أعدادها وزيادة القيود المفروضة على تنظيمها.

قائمة بالمراجع

المراجع باللغة العربية:

- 1) إبراهيم محمد خليل . "مؤشرات التنمية البشرية العربية" ، المعهد العربي الأفريقي ، 2010 .
- 2) ابراهيم العيسوى . "التحرير الاقتصادي وأثره في النمو والفقر والبطالة ، ورقة عمل، جمعية العلوم الاقتصادية، سوريا، 2006.
- 3) أثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية في الفقر - حالة مصر- الأردن- اليمن" ، الأمم المتحدة، 2008.
- 4) حنان حامد كرم. " خصائص الفقر وأثره على توزيع الدخل في مصر" ، جامعة النيل، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 2010.
- 5) عبد الباري إبراهيم . " تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات الأسس النظرية ودلالاتها في البيئة العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.
- 6) على عبد القادر على . " العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد13 ، المعهد العربي للتخطيط، 2006.
- 7) هناء محمد حلمى . " الآثار الاقتصادية للفقر"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي ، الأهرام ، القاهرة ، 2006
- 8) محمد عبد الخالق عوض . " التطورات في مؤشرات التنمية البشرية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013، ص 15.
- 9) محمد محمود فهمى. " الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية"، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، 2014، ص 34.
- 10) ناهد رفاعى عبد الحميد . " ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة الفيوم ، 2013.
- 11) هناء محمد حلمى . " الآثار الاقتصادية للفقر"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي ، الأهرام ، القاهرة ، 2006.
- 12) وحيد لطفى فواز. " دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة"، بحث غير منشور، كلية التجارة، جامعة سوهاج، 2013.

المراجع باللغة الانجليزية:

- 14- Agenor, R.P., (2000), "Stabilization Policies, Poverty and the Labor Market"; IMF, Washington.
- 15- Atkinson, A.B., (2007), "On the Measurement of Poverty"; Econometrica, Europe; Blackwell, Oxford. vol. 55.
- 16- Chen, S. and M. Ravallion,(2010), "A Methodology for Measuring Food Poverty Applied to Kenya"; Journal of

Development Economies, vol. 24.

- 17- Development Economics ,WIDER jublee Conference ,Helsinki, 2005.
- 18- Deininger, K., (2013),“Protecting the Poor from Macroeconomic Shocks: An Agenda for Action in a Crisis and Beyond”; unpublished paper World Bank, Washington .
- 19- Erick Thorbecke," The evolution of the development doctrine, 1950-2005" in WIDWE- The Future of Development Economics ,WIDER jublee Conference ,Helsinki, 2005,p.59.
- 20- Escwa , A Coneceptual and Methodological Framework for Poverty alleviation in the Escwa Region (E/ESCWA/ SED/ 1993/ 19) .
- 14-Ferreira, F. Premmushi, G. and M. Ravallion, (2008),“Protecting the Poor from Macroeconomic Shocks: An Agenda for Action in a Crisis and Beyond”; unpublished paper World Bank, Washington.
- 15-Foster, J., Greer, J. and E. Thorbecke, (2005), “A New Class of Decomposable Poverty Measures”; Econometrica, vol. 51, no. 1.
- 16-Greer, J. and E. Thorbecks (2009), “A Methodology for Measuring Food Poverty Applied to Kenya”; Journal of Development Economies.
- 17-Mohamed hamed."Poverty in Eegypt, Human Needs and Institutional Capacities,Boston; Lexington Booksm 2010.
- 18-Narayan, D., (2013), “The Origins of Participatory Rural Appraisal”; World Development, vol. 22.
- 19-Ravallion, M., (2009), “Poverty Lines in Theory and Practice”; LSMS Working Paper, World Bank, Washington D.
- 20-Rowntree, B., (2014), “Poverty Lines in Theory and Practice”; LSMS Working Paper , World Bank, Washington D.C.
- 21-Sen, A.K., (2013), “A New Data Set for Measuring Income Inequality”; World Bank Economic Review, vol. 10, no. 2.
- 22-The World Bank,World Development Report, 1990.
- 23-World Bank, (2000), World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty; Oxford University Press, Oxford.
- 24-Zheng, B., (2004), “Aggregate Poverty Measures”; Journal of Economic Surveys,vol. 11, no. 2.